



كلمة

السيد وليد المعلم

نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية والمغتربين

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

أمام

الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

السيدة رئيس الدورة الثالثة والسبعون للجمعية العامة

يطيب لي أن أهنئكم، وبلدكم الصديق الإكوادور، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية، وأن أتمنى لكم النجاح والتوفيق، كما أشكر سلفكم على دوره في قيادة أعمال الجمعية العامة في دورتها الماضية.

السيدة الرئيس، السيدات والسادة،

في كل مرة نأتي بها إلى هذا المحفل الدولي الهام، نكون محتملين بآمالٍ وأمنياتٍ بأن تكون كل بقعة من بقاع هذا العالم، قد باتت مكاناً أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً؛ ونحن اليوم متمسكين- أكثر من أي وقت مضى- بهذا الأمل، وواثقين من أن إرادة الشعوب لا بد وأن تنتصر..... هذا الأمل وهذه الثقة نابعان من تجربة أكثر من سبع سنوات عجاف، عانى شعبنا خلالها من ويلات الإرهاب؛ ولكن رغم ذلك فإن السوريين لم يهادنوا ولم يخضعوا لهذا الإرهاب ولا لداعميه في الخارج، بل صمدوا وتحذوا انطلاقاً من قناعتهم التامة بأن معركتهم هذه هي معركة الدفاع عن وجودهم وتاريخهم ومستقبلهم، وأنهم سينتصرون بها طال الزمن أم قصر....

وعلى عكس رهاتات وأمنيات البعض، ها نحن اليوم، بعد أكثر من سبع سنوات من هذه الحرب القذرة على بلادنا، نعلن للعالم بأن الوضع على الأرض قد أمسى أكثر أمناً واستقراراً، وأن معركتنا ضد الإرهاب قد شارفت على الانتهاء، بفضل بطولات وعزيمة وتكاتف الشعب والجيش، ومساعدة الحلفاء والأصدقاء. ورغم هذه الإنجازات فإننا عازمون على مواصلة هذه المعركة المقدسة حتى تطهير كل الأراضي السورية من رجس الإرهاب بمختلف مسمياته، ومن أي وجود أجنبي غير شرعي، غير عابئين بأي اعتداءات أو ضغوط خارجية، أو أي أكاذيب وادعاءات جرى ويجري الترويج لها لثنينا عن هذا الهدف، لأن هذا الأمر هو واجب علينا وحق غير قابل

للتفاوض، تماماً مثلما حدث عندما اقتلعتنا الإرهاب من معظم الأراضي السورية.

السيدة الرئيس،

في الوقت الذي كانت فيه حكومات بعض الدول تُنكر علينا حقنا المكفول بموجب المواثيق الدولية، وواجبنا الوطني في مكافحة الإرهاب وفي حماية شعبنا على أرضنا وضمن حدودنا، شكّلت ذات الحكومات تحالفاً دولياً غير شرعي بقيادة الولايات المتحدة تحت غطاء محاربة الإرهاب في سورية... ولكن هذا التحالف قد حارب كل شيء إلا الإرهاب، لا بل على العكس فقد نُبت بأن أهدافه تتماهى مع أهداف المجموعات الإرهابية في نشر الفوضى والقتل والدمار؛ حيث دمر هذا التحالف مدينة الرقة السورية بالكامل، وخرّب البنى التحتية والمرافق الخدمية في المناطق التي استهدفها، كما ارتكب العديد من المجازر بحق المدنيين، بما في ذلك الأطفال والنساء، والتي تعتبر جميعها جرائم حرب موصوفة بموجب القانون الدولي... ومن جهة أخرى، فقد قدّم هذا التحالف دعماً عسكرياً مباشراً للإرهابيين، عدّة مرّات، في مواجهة الجيش السوري.. ولذلك فإنّ الإسم الأنسب لهذا التحالف هو "تحالف دعم الإرهاب وجرائم الحرب".

إنّ أبعاد وخلفيات الوضع في سورية، لا تفصل عمّا تشهده الساحة الدولية من صراع بين محورين..... محورٌ يسعى إلى نشر السلام والاستقرار والازدهار في العالم، ويروج لتقافة الحوار والتفاهم المشترك، ويحترم القانون الدولي، ويؤمن بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ ومحورٌ آخر يحاول فرض الفوضى على العلاقات الدولية، ويصرّ على عقليّة الاستعمار والهيمنة لتحقيق مصالحه الضيقة، حتى لو كان ذلك باستخدام وسائل قذرة كدعم الإرهاب، والحصار الاقتصادي، لإخضاع الشعوب

والحكومات التي ترفض الإملاءات الخارجيّة، وتتمسك بقرارها الوطني المستقل.

إنّ ما حدث في سورية كان من المفترض أن يُعلّم تلك الدول الكثير من الدروس، ولكن قد أسمعت لو ناديت حياً، فلا حياة لمن تنادي؛ لذلك، أيها السادة، علينا في هذه المنظّمة الدوليّة أن نُحدّد خياراتنا بوضوح لا لبس فيه: هل ندافع عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ونقف إلى جانب الحقّ؟ أم نستسلم لنزعة الهيمنة وشريعة الغاب التي يحاول البعض فرضها على هذه المنظّمة وعلى العالم؟.

أيها السيدات والسادة:

اليوم وبعد أن بات الوضع على الأرض أكثر أمناً واستقراراً بفضل الإنجازات التي تحققت ضد الإرهاب، وفي ظل عمل الحكومة المستمرّ على إعادة تأهيل المناطق التي خربها الإرهابيون وإعادة الحياة إلى طبيعتها، باتت الأرضيّة مهيّئة للعودة الطوعيّة للاجئين السوريين إلى وطنهم الذي غادروه بسبب الإرهاب والإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب التي استهدفتهم في أساسيات حياتهم وفي لقمة عيشهم.... وبالفعل فقد بدأنا نشهد عودة آلاف السوريين اللاجئين في الخارج إلى سورية.

وأودّ أن أعلن من على هذا المنبر بأنّ عودة كل سوري تشكّل أولوية بالنسبة للدولة السورية، وأنّ الأبواب مفتوحة أمام جميع السوريين في الخارج للعودة الطوعيّة والأمنة، وأؤكد على أنّ ما ينطبق على السوريين الموجودين داخل الوطن ينطبق على من هم خارجه، والجميع تحت سقف القانون. كما أنّ الحكومة السورية، بمساعدة مشكورة من روسيا، لم ولن تألّ جهداً من أجل مساعدة هؤلاء اللاجئين على العودة وتوفير مقومات الحياة الأساسيّة لهم،

ولذلك فقد تمّ تشكيل هيئة تنسيق خاصة بعودة اللاجئين إلى مناطقهم الأصلية في البلاد، وتمكينهم من العيش بشكل طبيعي من جديد.

وعلى الرغم من دعوتنا للمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية للمساهمة في تيسير هذه العودة، إلا أنه واستكمالاً للدور القدر الذي لعبته منذ بداية الحرب على سورية، تقوم بعض الدول الغربية بعرقلة عودة هؤلاء اللاجئين السوريين إلى بلادهم، من خلال تخويفهم من العودة تحت ذرائع واهية، وتسييس هذا الملف الإنساني البحت، واستخدامه كورقة في تنفيذ أجنداتهم السياسية، والربط بين عودة اللاجئين والعملية السياسية.

اليوم وإذ نكتب الفصل الأخير في الأزمة السورية، فإن السوريين عازمون على التكاثر لإزالة آثار الحرب الإرهابية، وإعادة إعمار بلادهم بأيديهم وبكل كوادرهم وخبراتهم، سواء من بقوا داخل البلاد أو الذين اضطرتهم الإرهاب لمغادرتها. ونحن إذ نرحب بمبادرات الدول والجهات التي لم تتخرط في العدوان على سورية، وتلك التي تتخذ نهجاً واضحاً وصريحاً ضدّ الإرهاب، للمساهمة برفد جهود الحكومة السورية في إعادة الإعمار؛ فإننا نعيد التأكيد على أنّ الأولوية في المشاركة في برامج إعادة الإعمار هي للدول الصديقة التي وقفت إلى جانبنا في الحرب ضدّ الإرهاب؛ أما تلك الدول التي تربط مساهمتها بإعادة الإعمار بشروط وقيود مسبقة، أو مازالت تدعم الإرهاب، فهي غير مدعوة وغير مرحب بها أساساً.

السيدة الرئيس،

بالتوازي مع تقدّمنا في مكافحة الإرهاب، وفي ملفيّ إعادة الإعمار وعودة اللاجئين، فإننا حريصون على دفع المسار السياسي قُدماً، مع الحفاظ على ثوابتنا الوطنية، والمتمثلة بشكل أساسي بالحفاظ على سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها أرضاً وشعباً، وأن الشعب السوري هو صاحب

الحقّ الحصري في تقرير مستقبل بلاده دون أي تدخل خارجي، وأنه لا مكان للإرهاب على الأراضي السورية. وانطلاقاً من هذه الثوابت أعلننا مراراً وتكراراً استعدادنا للتجاوب مع المبادرات التي يمكن أن تُساعد السوريين في إنهاء الأزمة، حيث انخرطنا بإيجابية وانفتاح في محادثات جنيف، ومسار أستانا، ومؤتمر الحوار الوطني السوري- السوري في سوتشي؛ ولكن العرقلة كانت تأتي دائماً من الأطراف الأخرى التي كانت ترفض الحوار، وتراهن على الإرهاب والتدخل الخارجي.

ومع ذلك، نحن نتعاطى بكل إيجابية مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري- السوري في سوتشي المتمثلة بتشكيل لجنة مناقشة الدستور الحالي، حيث قدّمنا رؤية عملية ومتكاملة لكيفية تشكيل هذه اللجنة، وولايتها، وآلية عملها، وقمنا بتسليم قائمة الأعضاء المدعومين من الدولة السورية. ونحن نؤكد في هذا الصدد على أنّ إطار عمل اللجنة وولايتها محصورٌ بمناقشة مواد الدستور الحالي، بحيث تتمّ هذه العملية بقيادة وملكية سورية، ويمكن للمبعوث الخاص إلى سورية أن يكون ميسراً لأعمال اللجنة. كما نشدد على أنّه لا يجب فرض أي شروط أو استنتاجات مسبقة بشأن عمل اللجنة والتوصيات التي يمكن أن تخرج بها؛ فاللجنة سيّدة نفسها، وذلك انطلاقاً من قاعدة أن الدستور وكل ما يتّصل به هو شأن سوري- سوري يقرره السوريون بأنفسهم، وبالتالي فإننا لن نقبل بأي فكرة تشكّل تدخلاً في الشؤون الداخلية السورية أو قد تؤدي إلى ذلك، ونشدّد على أنّ الكلمة الفصل تبقى للشعب السوري في أي أمر يتعلّق بالدستور، أو أي شأن سيادي آخر. كما نعيد التأكيد على استعدادنا للعمل النشط مع الدول الصديقة لإطلاق عمل هذه اللجنة وفقاً للأسس والمحددات التي ذكرتها آنفاً.

وبالتزامن مع المبادرات الدولية التي ذكرتها، كانت عجلة المصالحات المحليّة تعمل بفعاليّة على الأرض، حيث نجحت هذه المصالحات في حقن الدماء وتجنّب الدمار في الكثير من المناطق السورية، وساهمت في عودة الاستقرار والحياة الطبيعيّة إلى هذه المناطق، ومكّنت سكانها من العودة إلى بيوتهم التي هجّروا منها بفعل الإرهاب؛ ولذلك كنّا دائماً نعطي الأولوية لهذه المصالحات، ونركّز عليها.....

السيدات والسادة:

إن المعركة التي خضناها في سورية ضدّ الإرهاب لم تكن معركة عسكرية فقط، بل كانت معركة حضاريّة... معركة بين ثقافة الدمار والتّطرف والموت، وبين ثقافة البناء والتسامح والحياة، ولذلك فإنني أطلق دعوة من على هذا المنبر لمحاربة ثقافة الإرهاب والفكر المتطرّف، وتجفيف منابعه، ومصادر تمويله، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار ٢٢٥٣، لأن محاربة الإرهاب عسكرياً فقط غير كافية، على أهمّيّتها، فالإرهاب كالوباء سيعود وينتشر بسرعة ويهدّد الجميع دون استثناء.

السيدة الرئيس، السيدات والسادة،

إنّنا نعتبر استخدام الأسلحة الكيماوية تحت أي ظرف كان، وفي أي مكان أو زمان، وضد أي كان، أمرٌ مُدان ومرفوضٌ كلياً، ولذلك تخلّصت سورية من برنامجها الكيماوي بشكل كامل، ونقّذت كل التزاماتها تجاه منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، وهذا ما أكّدته تقارير المنظمة مراراً. وعلى الرغم من أنّ بعض الدول الغربيّة تحاول بشكل مستمرّ تسييس عمل المنظمة، إلا أنّنا كنّا دائماً نتعاون معها إلى أبعد الحدود. وللأسف في كل مرّة كنّا نعلن فيها عن استعدادنا لاستقبال فرق تحقيق موضوعية ومهنية للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيماوية، كانت تلك الدول تعرقل ذلك، لأنّها تُدرك بأنّ

نتائج التحقيقات لن تتوافق مع الغايات والنوايا الخبيثة التي تبيتها سورية، فهناك تُهمّ جاهزة، وسيناريوهات مُعدة مسبقاً للعدوان على سورية، تماماً كما جرى عندما نفذت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا عدوانها الثلاثي الغاشم على سورية في شهر نيسان الماضي، تحت ذريعة استخدام الأسلحة الكيماوية، بدون أي تحقيق أو دليل، وذلك في انتهاك سافر للسيادة السورية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة..

وفي الوقت ذاته كانت نفس الدول تتغاضى عن كل المعلومات الموثقة التي قدّمتها حول امتلاك المجموعات الإرهابية لأسلحة كيماوية، وحول الحوادث التي استخدموا بها هذه الأسلحة، لتوجيه الاتهام للحكومة السورية وتبرير أي عدوان مُبیت ضدها.... وقد كانت الأداة الأساسية التي تمّ استخدامها في تضليل الرأي العام، وفبركة جميع الادعاءات والروايات الكاذبة حول استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية، هي تنظيم "الخوذ البيضاء" الإرهابي، الذي أنشأته المخابرات البريطانية، تحت غطاء العمل الإنساني، ولكن تُبَتّ بالدليل بأن أفراد هذا التنظيم هم ذراع جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة.....وعلى الرغم من كل تلك الادعاءات، فإننا عازمون على تحرير كل شبر من أرضنا غير أبهين لا برايات الإرهابيين السوداء، ولا بمسرحيات خوذهم البيضاء..

السيدات والسادة:

في مشهد جديد من مشاهد الحرب الإرهابية التي تشهدها سورية منذ العام ٢٠١١، تعرّضت محافظة السويداء جنوب سورية في شهر تموز الماضي لتفجيرات انتحارية شرسة من قبل عناصر داعش.... ولكن ما يجب التوقف عنده طويلاً هو أنّ هؤلاء الإرهابيون أتوا من منطقة التنف التي تتواجد فيها القوات الأمريكية، والتي أصبحت ملاذاً آمناً لبقايا مسلحي داعش الذين يختبؤون في مخيم الركبان للاجئين عند الحدود مع الأردن، برعاية وحماية

من القوات الأمريكية المتواجدة هناك. وفي إطار استثمارها في الإرهاب، ويهدف إطالة أمد الأزمة في سورية، دأبت الولايات المتحدة، على إخراج إرهابيين من معتقل غوانتانامو، وإرسالهم إلى سورية، حيث أصبح هؤلاء الإرهابيون هم القادة الحقيقيون لتنظيم جبهة النصرة وغيره من التنظيمات الإرهابية.

بالمقابل، مازال النظام التركي يدعم الإرهابيين في سورية، وذلك استكمالاً للنهج الذي اتبعه هذا النظام منذ اليوم الأول للحرب على سورية من تدريب وتسليح للإرهابيين، ومن جعل الأراضي التركية مقراً وممراً للإرهابيين المتوجهين إلى سورية.... وعندما فشل هؤلاء الإرهابيون في تحقيق أجندات النظام التركي، انتقل هذا النظام إلى الاعتداء العسكري المباشر على العديد من المدن والبلدات في شمال سورية؛ إلا أن كل هذه الممارسات التي تستهدف سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها وتنتهك القانون الدولي، لن نكتفينا عن حقنا وواجبنا في استعادة كل أراضينا، وتطهيرها من الإرهابيين، سواء بالعمليات العسكرية أو بالمصالحات الوطنية. وانطلاقاً من ترحيبنا الدائم بأي مبادرة يمكن أن تحقق دماء السوريين وتساهم في إعادة الأمن والأمان إلى أي بقعة ضربها الإرهاب، رحبنا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مدينة سوتشي بخصوص منطقة إدلب بتاريخ ١٧ أيلول الجاري، وهو الاتفاق الذي كان حصيلةً لمشاورات مكثفة بين سورية وروسيا، وبتنسيق كامل بين البلدين. ونحن نؤكد على أن هذا الاتفاق هو اتفاق مؤطرّ زمنياً بتواقيت محددة، ويشكل جزءاً من الاتفاقات السابقة حول مناطق خفض التصعيد التي نتجت عن مسار أستانا. إننا نأمل أن يؤدي تنفيذ هذا الاتفاق إلى تصفية جبهة النصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية الأخرى، بما يساهم في استكمال عملية القضاء على بقايا الإرهابيين على الأراضي السورية.

إن أي وجود أجنبي على الأراضي السورية دون موافقة الحكومة السورية هو وجود غير شرعي ويشكل خرقاً سافراً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، واعتداء على السيادة الوطنية، كما أنه يعرقل مهمة القضاء على الإرهاب، ويهدد السلم والأمن في المنطقة، وبالتالي فإننا نعتبر أي قوات تتواجد على الأراضي السورية دون طلب من الحكومة السورية، بما في ذلك القوات الأمريكية والفرنسية والتركية، هي قوات احتلال، وسيتم التعامل معها على هذا الأساس، ولذلك عليها الانسحاب فوراً ودون قيد أو شرط.

السيدات والسادة،

ما زالت إسرائيل تحتل جزءاً غالياً من أرضنا في الجولان السوري، وما زال شعبنا هناك يعاني من ممارساتها القمعية والعدوانية، لا بل أن تلك الممارسات وصلت إلى حدّ دعم التنظيمات الإرهابية التي كانت متواجدة في جنوب سورية، إضافة إلى التداخل العسكري المباشر لحمايتها، وشنّ اعتداءات متكررة على الأراضي السورية.... ولكن كما حررنا جنوب سورية من الإرهاب فإننا عازمون على استعادة الجولان السوري المحتل كاملاً حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧. إن سورية تطالب المجتمع الدولي بالتحرك الفعلي لوضع حدّ لكل تلك الممارسات وإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى رأسها القرار ٤٩٧ الخاصّ بالجولان السوري المحتل، إضافة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.... إن أي إجراءات تتناقض أو تنتقص من هذه الحقوق هي إجراءات باطلة ومرفوضة وتهدد السلم والأمن في المنطقة، وخاصّة القانون العنصري الذي أصدرته إسرائيل تحت مسمى "قانون الدولة القومية"، وقرار الإدارة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقطع التمويل عن الأونروا....

السيدة الرئيس،

إن سورية تدين بشدة قرار الإدارة الأمريكية بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، الأمر الذي يثبت مجدداً تنكّرها وعدم التزامها بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية. كما أننا نجدد تضامننا الكامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية قيادةً وشعباً، وكلنا ثقة بقدرتها على تجاوز تداعيات هذا الموقف غير المسؤول للإدارة الأمريكية. وفي ذات السياق فإننا نقف إلى جانب فنزويلا حكومة وشعباً في وجه المحاولات التدخلية الأمريكية في شؤونها الداخلية، ونجدد الدعوة إلى رفع الإجراءات الاقتصادية الأحادية المفروضة على الشعب السوري وعلى كل الشعوب المستقلة الأخرى في العالم، وفي مقدمتها شعوب كوريا الديمقراطية، وكوبا، وبيلاروس.

السيدة الرئيس، السيدات والسادة،

ختاماً أقول، بأن على الجميع أن يدرك بأن سورية، بمساعدة حلفائها وأصدقائها، ستتصر في معركتها ضد الإرهاب، وأنه يجب التعامل معها على هذا الأساس... لقد آن الأوان لأن يخرج البعض من حالة الانفصال عن الواقع، وأن يتخلى عن آخر أوهامه، ويرى الأمور بواقعية وعقلانية، ويدرك بأنه لن يحصل بالسياسة على ما لم يحصل عليه بالحرب؛ فنحن لم نتنازل في ذروة الحرب عن ثوابتنا الوطنية، حتى نتنازل عنها اليوم!!! ولكننا في ذات الوقت نحمل رسالة سلام لشعوب العالم، لأننا نريد السلام لشعبنا... نحن لم نعتد على أحد، ولم نتدخل في شؤون أي دولة، ولم نصدر الإرهاب إلى أي مكان... كان لدينا دائما أفضل العلاقات مع مختلف الدول، واليوم وإذ نواصل العمل لهزيمة الإرهاب، فإننا مازلنا نويد الحوار والتفاهم المشترك، بما يخدم مصالح شعبنا، ويجلب الأمن والاستقرار والازدهار للجميع...